

المكتب التعاونى للدعوة والارشاد وتوعية الجاليات
مسجلة بوزارة الشؤون الإسلامية برقم ٣٠١/١٦
بالمدينة المنورة- منطقة المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٩ ذى الحجة ١٤٤٠



المكتب التعاونى للدعوة والارشاد وتوعية الجاليات
مسجلة بوزارة الشؤون الإسلامية برقم ٣٠١/١٦
بالمدينة المنورة- منطقة المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الفهرس</u>
٣ -- ٤	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالي.....
٦	قائمة الانشطة
٧	قائمة التدفقات النقدية
٨ -- ١٤	إيضاحات حول القوائم المالية





تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى
المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة
(منشأة غير هادفة للربح)

الرأي المطلق :

لقد راجعنا القوائم المالية للمكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة - منشأة غير هادفة للربح ("المكتب") كما في ٢٩ ذى الحجة ١٤٤٠ هـ ، وقائمة الأنشطة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفى رأينا ، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية ، المركز المالي للمكتب كما في ٢٩ ذى الحجة ١٤٤٠ هـ ، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقا لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي :

لقد قمنا بالمراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المكتب وفقا لقواعد سلوك وآداب المهنة ذات الصلة بمراجعتنا، كما وفينا أيضا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقا لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية :

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقا لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهرى سواء بسبب غش أو خطأ. لذلك فإن الإدارة مسؤولة عن تقدير قدرة المكتب على البقاء كمنشأة مستمرة، وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية في إيقاف عملياته ، أو ليس هناك خيار واقعى بخلاف ذلك.





مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية :

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم للمكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالمدينة المنورة كما في ٢٩ ذى الحجة ١٤٤٠ هـ ، ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما عن تحريف جوهري عندما يكون موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

جزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والمعتمدة في المملكة العربية السعودية ، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة الى:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، والحصول على أدلة كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الإخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.

• تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

• الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المكتب على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

عبد الله غنيمان المزيني
محاسب قانوني



المدينة المنورة : ٠٧ ربيع الثاني ١٤٤١ هـ

٠٤ ديسمبر ٢٠١٩ م

فيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٥٦٧